مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

مستقبل النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق

أ.م.د. رواء طه درويش
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

م.د. سرى احمد صالح
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي. الصين. الحزام والطريق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجية الحزام والطريق والتي تبنتها القيادة الصينية، والأهداف الإستراتيجية وراء طرحها، إضافة إلى وزنها الإستراتيجي في بنية النظام العالمي، في ظل محاولات الصين جعل الاقتصاد الصيني مركز ثقل الاقتصاد العالمي ضمن بيئة عالمية ذات تغيرات متسارعة سواء كانت جيوسياسية صراعية أو إستقطابية كبيرة جدا، تقوم بها القوى العالمية المتنافسة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وامكانية تغيير شكل النظام الدولي .

فقد رسمت هذه المبادرة مجالات رئيسية للتعاون الدولي في بناء الحزام والطريق، ويعدّ إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق مجالاً ذا أسبقية في هذه المبادرة، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد في المناطق المغلقة، والمنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى مجازاً «طريق الحرير المعلوماتية». كل هذا قد يعرض الهيمنة الامريكية الى الخطر او يدفعها للتراجع .

المقدمة:

أسّست الصين رؤيتها -التي تريد أن تغيّر بها وجه آسيا لتنقلها إلى عصور الحداثة- على مشروع قديم عمره يزيد على ألفيْ سنة، ألا وهو "طريق الحرير". كان هذا الطريق يمتد من الصين عبر آسيا الوسطى إلى شواطئ المتوسط، ومن هناك يمتد بحراً إلى أوروبا التي كانت تستقبل البضائع الآسيوية الثمينة حينها من البهارات والخزف والحرير الصيني ، سعي الصين لاحياء هذا المشروع بمشاركة ودعم الكثير من الدول المستفيدة منه يعطي للصين مكانة دولية كبيرة ومؤثرة في الساحة الدولية وفي شكل النظام الدولي .

أهميـة البحث

تنبع أهمية البحث من ان مبادرة «الحزام والطريق» الصينية كونها استراتيجية كبرى تخدم المصلحة الصينية من جهة ومصلحة الدول الأخرى، خصوصاً الدول الواقعة على خطوط الحزام والطريق، من جهة أخرى إن الحزام والطريق، وفق الرؤية الصينية، ليس حلبة سباق بين الصين وأميركا باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم وإنما ساحة واسعة لاستكشاف نمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى، نمط يمكن تلخيصه بعبارة «وحدة مصيرية مشتركة».

ولم تقتصر المبادرة الصينية على الجوانب المادية فحسب بل شملت جوانب إنسانية وروحية، مع التأثير على قوة واستمرارية التواصل بين الشعوب. لذا دعت الصين إلى تعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي والإنساني والإعلامي بين الدول المعنية، ووعدت بتقديم عشرة آلاف منحة حكومية سنوياً لطلاب هذه الدول للدراسة في الجامعات الصينية، كما بدأت أو واصلت تنفيذ برامج ثقافية متبادلة مع البلدان ذات الصلة.

اشكالية البحث: تدور الاشكالية الرئيسة للبحث حول السؤال الاتي (هل بدء يتشكل نظام دولي جديد في ظل انتشار مراكز القوى الدولية المؤثرة) ومن هذا السؤال تنبع التساؤلات الاتية:

- ماهي مبادرة الحزام والطريق؟ وما اهدافها؟
- ماهي الدول الداخلة ضمن المبادرة وهل ستكون محط صراع وتنافس من قبل القوى الدولية
-هل ستؤثر هذه المبادرة على شكل النظام الدولي ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان مبادرة الحزام والطريق في ظاهرها عبارة عن حزام اقتصادي يهدف الى ربط قارات العالم الثلاث ،لكنه يحمل في طياته بُعداً وطموحاً ستراتيجياً لرغبة الصين في تغيير شكل النظام الدولي من نظام احادي القطبية الى نظام متعدد الاقطاب)وهذا ماسنحاول توضيحه خلال البحث .

هيكلية البحث: اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها الى ثلاث محاور، اذ تناول المحور الاول الاصول الفكرية للمبادرة فيما تناول المحور الثاني تأثير المبادرة على النظام من حيث مناطق التصارع والتنافس الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق اما المحور الثالث تناول الاحتمالات المستقبلية لشكل النظام الدولي واخيرا الخاتمة والاستنتاجات .

المحور الاول: الاصول الفكرية للمبادرة

تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية من اكبر المشاريع على مستوى العالم ويهدف المشروع الى ابراز القوة الاقتصادية للصين لذلك حاولت الصين استثمار فكرة طريق الحرير القديم-والذي ترجع جذوره الى القرن الثاني قبل الميلاد- بمبادرتها بصورة اوسع من الناحية الجغرافية مقارنة بطريق الحرير القديم.

اولا : تعريف مبادرة الحزام والطريق

- (الحزام) : ويعني الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري ، اذ يمتد من غرب الصين الى اوربا عبر وسط وجنوب اسيا .
- (الطريق) : ويعني طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ، يربط بين الصين وبين دول جنوب شرق اسيا ودول الخليج وشمالا افريقيا وصولاً إلى أوربا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الأحمر .

وينقسم طريق الحرير إلى طريق حرير بري وبحري ، ويشمل الطريق البري : [1]

1- المناطق المركزية : تضم كل من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى الخمس وصولاً إلى دول الاتحاد الأوربي.

إما طريق الحرير البحري فيشمل :

1- المناطق المحاذية: يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي.
2- مناطق غرب آسيا : وتمتد من الصين مروراً بالدول العربية عبر ممرين الأول عَبر الخليج العربي والثاني عبر البحر الأحمر فالبحر المتوسط وصولاً إلى دول الاتحاد الأوربي .
3- خط يربط الموانئ الصينية بدول افريقيا (منطقة القرن الافريقي) .

وتشمل المبادرة ستة ممرات اقتصادية اساسية تشكل شبكة التجارة والنقل والتنمية الاقليمية والدولية وهي[2]:

1- الجسر القاري الاوراسي الجديد .
2- ممر الصين منغوليا روسيا .
3- ممر الصين آسيا الوسطى غرب آسيا .
4- ممر الصين شبة القارة الهندية .
5- ممر الصين باكستان .
6- ممر الصين بنغلادش الهند ميانمار .

يستند مشروع ((الحزام والطريق)) على تشييد شبكة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب نقل النفط والغاز وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ومختلف البنى التحتية البحرية والبرية لتعزيز الربط الدولي ودعم حركة التجارة . وتتباين الدول الواقعة على طول الخط في مواردها ومزاياها على نحو يكمن فيه حيز كبير للتكامل الاقتصادي وامكانيات كبيرة للتعاون عليه ، ليغطي هذا المشروع دول في افريقيا وآسيا و أوربا من خلال إيجاد مرتكزات لمدن صناعية ومحطات تبادل اقتصادي منتشرة وليوفر مجالات جديدة للنمو الاقتصادي في دول هذهِ القارات .[3]

-اما اهداف المبادرة فهي كالاتي :

فوضع القائمون على المبادرة مجموعة من الأهداف والتي عدت بمثابة الأهداف الاساسية لمشروع ((الحزام والطريق)) وهي : [4]

1- سياسة الربط : حيث تعتزم المبادرة إلى حث الدول على العمل والمشاركة فيما بينهما
2- تبادل الثقافي : مشروع الحزام والطريق يهدف إلى الربط بين الدول عبر تفاعلات الصداقة وتحقيق التفاهم الثقافي الاعمق من اجل التعاون العالمي .
3- التكامل المالي : المبادرة تهدف إلى تحسين التعاون المالي والنقدي ، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة .
4- التجارة والاستثمار : تهدف المبادرة العابرة للحدود إلى تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول تشجيعاً للتكامل الاقتصادي .
5- منشآت الاتصال : تتضمن المبادرة بناء منشآت الاتصال تضمن الاتصال السريع بين الدول المشاركة في المشروع ، فضلاً عن خلق شبكات لتطوير طرق النقل بين الدول على طول الحزام والطريق .

فنلاحظ ان من أهم العوامل التي دفعت لمبادرة ((الحزام والطريق))، وهي أن الصين تحاول المحافظة على علاقتها مع الجيران وحسن الجوار مع الدول المجاورة لتربح ثقتهم ورؤيتها للصين كشريك وليس لتهديد ، إذ ان سعي الصين المستمر لتحقيق اهدافها جعل لها أمكانية للعب دور قيادي سواء داخل الإقليم أو على الساحة الدولية ، وأن سعي الصين للعب هذا الدور جاء لتحقيق أهداف استراتيجية منها الترويج للعالم ذات التعددية القطبية وبناء القوة الناعمة الصينية لتعزيز صورتها الدولية[5] فوسعت الصين أهدافها لمشروع ((الحزام والطريق)) ، فاعتزمت من خلال مشروعها تحقيق الأهداف التالية :

- الاستفادة من نمو التجارة العالمية : فمن المتوقع ان تزيد التجارة العالمية في السنوات المقبلة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم، من بينها آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبنمو التجارة العالمية تصل الصين لتصريف منتجاتها إلى العالم .[6]
- تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالميا: تهدف الصين عن طريق مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية (اليوان) ومحاولة جعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي .[7]
- تطوير الاقتصاد الصيني: تسعى الحكومة الصينية إلى تطوير المناطق الغربية في البلاد خاصتاء أن هذهِ المناطق تعاني من ضعف اقتصادي، لذلك فان مبادرة ((الحزام والطريق)) وبالتحديد الحزام البري سوف يسهم في تطوير إقليمي (سينغانغ وقامسو) اقتصادياء وغيرها من الأقاليم الغربية، كما تمثل المبادرة محاولة لأحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة، بالإضافة إلى سعي الصين لتطوير اقتصادها داخلياء ، فأنها تهدف من جهة أخرى لدعم خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار ((صنع في الصين 2025))، والتي تهدف إلى تحويل الصين لاقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية[8]
- تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا الاتصالات الصينية : تسعى الحكومة الصينية إلى تسجيع شركائها في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة ، هذا الأمر الذي يسهم بدوره للاطلاع بدور حيوي في انشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية مثل شركة هواوي[9]
- تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا : أن الصين تهدف من خلال مشروعها وكما يرى بعض المحللون إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا هذهِ المنطقة ذات الأهمية الجيوستراتيجية الكبيرة حسب ((هالفورد جون ماكبندر)، في محاضرة بعنوان ((نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ عام 1904 نظرية قلب الارض))، والتي ترى ان قلب العالم هي منطقة أوراسيا والتي تتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات ضد الغزو الخارجي، إضافة عن المساحة الشائعة والتي تقدر بـ (5 ملايين ميل مربع)، وكذلك تميزها بإمكانات اقتصادية هائلة وغناها بالموارد الطبيعية ، وهو ما جعل ((ماكيندر)) يطلق عليها اسم " قلب الارض " ، وبهذا تمثل أوراسيا للصين عمقاء استراتيجياء تستثمر فيه الصين عبر

مشروعها ((الحزام والطريق))، بحيث توفر لها هدف الحماية الأمنية ، وقوة جغرافية واقتصادية لما تمتلكه المنطقة من موارد .

- توفير الأمن الخارجي: شملت المبادرة دولاً تعاني من النزاعات والاضطرابات الداخلية، هذا الأمر يتطلب من الصين حماية المشروعات الضخمة التي أنشأت في إطار المبادرة، ولهذا بدأت الشركات الأمنية الصينية بالعمل على ذلك، بحيث تحمي السفن البحرية الصينية وناقلات النفط مثلاً تلك التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية أين توجد عمليات القرصنة ، كذلك قامت شركة ديوي الأمنية المحدودة على حماية الشركات الصينية التي تعمل في بناء الطرق في كينيا .
- تأمين واستقرار أمدادات الطاقة : وهو هدف مهم في مبادرة ((الحزام والطريق)) الصينية، لأن الصين تريد نجنب أي خلل يعيق أمدادات الطاقة لأنه العنصر الأساسي في استقرار ونمو اقتصادها، فالصين تحتاج 80 % من الطاقة لتغطية احتياجاتها منها التي تمر عبر مضيق ملقا، وعلى الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من روسيا وكزاخستان، لكن هناك معضلة عبر عنها " جينتاو " عام 2003 اسماها((معضلة ملقا))، لذلك تحاول المبادرة تأمين ممرات بديلة لتأمين الطاقة مثل خط الصين – ميانمار أو الممر الباكستاني الصيني .[10]
- تحقيق إعادة التوازن للعولمة: تبدأ العولمة التقليدية من البحر فتطورت المناطق الساحلية والدول البحرية اولاً ، بينما تختلف عنها الدول الداخلية ، هذا الأمر شكل ثغرة كبيرة في توزيع الثروات ، حيث ان العولمة التقليدية بدأتها أوربا وتابعتها الولايات المتحدة الامريكية ، الأمر الذي أدى إلى نشوء عالم محورة الغرب، وأصبح فيه الشرق خاضعاً للغرب ، فتحاول مبادرة ((الحزام والطريق)) ان تعيد التوازن، فشجعت الصين الانفتاح على الغرب لتتفاد الدول الواقعة على طريق الحرير، الأمر الذي سوف يساعد على التوازن في توزيع الثروات وستتغلب المبادرة على هواة التوزيع وعدم التوازن الإقليمي الناتجتين عن العولمة التي بدأ ما الأوربيون، وتساعد مبادرة ((الحزام والطريق)) في بناء عالم متناغم يتمتع بسلام دائم وأمان عالمي وازدهار مشترك[11].
- أنشاء نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن 21 : أن اكبر ابتكار في العالم هي سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، حيث تعد مبادرة ((الحزام والطريق)) الصينية هي استراتيجية الانفتاح الشامل من أجل تحقيق التعاون الدولي في القرن 21، فأهتمت المبادرة بمبادئ

البناء والتعاون والتشاور المشترك لتتجاوز (خطة مارشال) والمساعدات الخارجية حيث تؤكد المبادرة على أن كل المشاركين متساوون ، وتماشياً مع مبدأ المشاركة والتنسيق الطوعيين لتحقيق تقدم مشترك ، عليهم ان يتحلوا بروحية ((طريق الحرير)) بأن يكونوا منفتحين على التعاون ومتناغمين وشاملين ونافعين بشكل متبادل.[12] وفي ظل الحجم الكبير للمبادرة ((الحزام والطريق)) بما تغطية من رقعة جغرافية ، ومن حيث المستوى الاقتصادي والتنموي والطبيعة السياسية والاجتماعية والظروف الأمنية المختلفة بين الدول المشاركة، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للأهداف التي تنطوي عليها مبادرة ((الحزام والطريق))، سواء بالنية للصين أو بالنية للدول الأخرى المشاركة فيها، أو بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، لكن المبادرة ما زالت في إطار المشروعات المستقبلية صعبة التنفيذ ، ونظراً لضخامة حجمها وتضمنها العديد من المشروعات التي تحتاج لسنوات لتنفيذها.[13] واجهت مبادرة ((الحزام والطريق)) الصينية العديد من العقبات والتحديات، والتي تجعل من عملية تطبيقها أمراً في غاية التعقيد، فتواجه المبادرة تحديات ذات صلة بطبيعة المبادرة من حيث القدرة الصينية على تنفيذها وآليات التنفيذ ، وأخرى ترتبط بالمصاعب التابعة من اقتصاد كل طرق في طريق المبادرة وانضمامها اليها ، وأخرى ايضاً متعلقة بمواقف بعض القوى مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان الرافضة لها، الهند التي تتردد في الاسهام الناشط فيها[14]

المحور الثاني : مناطق التصارع والتنافس الدولي في ظل المبادرة

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق الى تحقيق طموحها واستكمال ستراتيجيتها على الصعيد العالمي وتنويع مصادر حصولها على الطاقة وايجاد سياسات جديدة وربطها بالسياسة الاقتصادية الصينية عبر الاستثمارات بهدف جذب مختلف القارات لمبادرة الحزام والطريق ورغم ترحيب العديد من الدول بهذه المبادرة الا ان هناك عدد من الدول التي تقف بوجه مبادرتها سواء كان ذلك في جوارها الاقليمي او من قبل القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

وعليه تم تقسيم المحور الى مناطق تصارعية مثل بعض المناطق في القارة الاسيوية ومناطق تنافسية في القارة الافريقية

اولا : مناطق التصارع في القارة الاسيوية

تشكل بعض الدول في قارة اسيا محل تنافس دولي على النفوذ من قبل دول مختلفة منها الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا اذ تتصارع هذه الدول فيما بينها لبسط نفوذها على المنطقة ومنها الولايات المتحدة الامريكية من جهة وروسيا التي تحاول ان تبقي هذه المناطق تدور في فلكها مثلما كانت في الحقبة الماضية من جهة اخرى، بينما الصين تسعى الى ادخال شركاتها العملاقة الى المنطقة.

ومن المناطق المتصارع عليها اسيا الوسطى اذ بدأ التنافس التنافس الصيني – الأمريكي على مصادر منطقة أسيا الوسطى ، بغاية واحدة وهو نيل أكبر حصة من النفط والغاز ومحاولة ملئ الفراغ الأستراتيجي في الجمهوريات السوفيتية (سابقا) ، هذا التنافس أشتد بعد هجمات 11 من ايلول عام 2001 ، وذلك بسبب زيادة الطلب على الطاقة بشكل كبير وخاصتا من قبل الدول الصاعدة وأهمها الصين ، فشكلت هذه المناطق أمكانية بحدوث صراع خاصتا في موضوع نقل النفط ، وذلك لانة يحتاج أن يمر عبر مضايق بحرية يمكن أن يؤدي أغلاقها الى منع تدفق النفط ، ويمكن ذكر هذه المضايق وبحسب حجم تدفق النفط خلالها[15]:

1-مضيق هرمز :ويقع عند مدخل الخليج العربي بين عمان وايران إذ تصل حركة مرور النفط اليومية الى حوالي 15،5 مليون برميل يوميا .

2- مضيق ملقا : ويقع بين ماليزيا واندونيسيا وتمر من خلاله 9،5 مليون برميل في اليوم .

3- مضيق باب المندب: ويقع عند البحر الأحمر بين اليمن وجيبوتي ويمر من خلاله 3،3 مليون برميل يوميا .

4- قناة السويس: وتربط هذه القناة البحر المتوسط بالبحر الأحمر ويمر من خلالها 1،3 مليون برميل يوميا

5- مضيق البسفور: ويقع في تركيا .

ومع ازدياد التعاون بين الصين وروسيا في أوراسيا، فإن اهتمام الولايات المتحدة التقليدي بتعزيز سيادة دول آسيا الوسطى يكتسب أهمية جديدة. وبغض النظر عن مصير فكرتها بشأن طريق الحرير الجديد، سيظل للولايات المتحدة مصالح في آسيا الوسطى، بما في ذلك تأمين الاستقرار ومواجهة التشدد وإن نجاح واشنطن في تحقيق الأهداف المحدودة التي تسعى إليها يتطلب منها في السنوات القادمة تركيزا أشد مع طموحات أكثر تواضعا لأنها مع رؤى كبرى تعوزها الموارد يجب أن تركز على زيادة حضورها في المنطقة، وهذا يعني المزيد من التعاون مع بعض الأنظمة السيئة باعتراف الجميع، والمزيد من التعامل مع دول المنطقة على المستوى

الثنائي مع ما يمكن أن يتطلبه ذلك من تخصيص موارد كافية. وبخلاف روسيا والصين فإن الولايات المتحدة بعيدة عن آسيا الوسطى ولن تكون أبدا في موقع يسمح لها بالسيطرة على المنطقة سياسيا أو اقتصاديا، ومن المفارقة أن هذه المسافة هي التي تجعل من الولايات المتحدة شريكا مرحبا به من الكثيرين في آسيا الوسطى الذين يقلقهم احتمال السيطرة الروسية والصينية على منطقتهم. بل أكثر من ذلك، فإن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستسعى إلى غسل يديها من آسيا الوسطى بمجرد خروج قواتها من أفغانستان قد عزز من المخاوف في المنطقة ولهذا فإن تبديد هذه الأخيرة ينبغي أن يكون محل تركيزٍ أساسي في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة[16].

وبما إن واشنطن تعيش في بيئة تحاول كل من روسيا والصين تحجيم قوتها فيها لذا فهي بحاجة إلى أن تكون أكثر واقعية بشأن مصالحها وقدراتها في منطقة لا يسعها التخلي عنها، خاصة بعد أن اصبحت الصين صاحبة نفوذ في أسيا الوسطى لكونها أكبر مستثمر فيها ، ومن هنا يمكننا القول بأن الصين أصبحت المنافس الأول للدول المتصارعة في منطقة أسيا الوسطى ، لما تشكله هذه المنطقة للصين من أهمية أقتصادية وموقع جغرافي وبعد أستراتيجي وأمني، خاصتا بعد أن أصبحت الصين دولة منتجة ومصنعة وازداد طلبها على الطاقة، ولتغطية هذه الحاجة كان لابد أن تسد النقص من خلال توفير عدة مصادر ،

لذلك عملت الصين على تمتين علاقتها مع دول المنطقة من جهه ، ومن جهه أخرى تعد هذه المنطقة مهمة للصين فهي محاذية الى منطقة جنوب اسيا من جهه ايران وافغانستان، وفي حالة حدوث اضطرابات في منطقة اسيا الوسطى فانها ستؤثر على منطقة جنوب اسيا المنطقة الحيوية بالنسبة الى الصين، لذلك شكلت منطقة أسيا الوسطى بعدا أستراتيجيا وامنيا واقتصاديا في نفس الوقت بالنسبة الى الصين .

ومن المناطق المتصارع عليها الاخرى في الجانب الاسيوي هي بحر قزوين اذ سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اقناع دول بحر قزوين بأهمية الدور المستقبلي للولايات المتحدة الامريكية في رسم معالم التحالفات اللازمة لاقامة شراكة استراتيجية في مرحلة مهمة من مراحل تكوين النظام الدولي لذلك تقوم الولايات المتحدة الامريكية بمراقبة التطورات في المنطقة، اذ تعد من اوائل الدول التي سلطت الضوء عليها مع انخراط شركاتها الكبرى في نشاطات كـ (شيفرون، ايكسون موبيل)[17]، فارتبطت المنطقة في الفكر الامريكي بامن الولايات المتحدة الامريكية الطاقوي من جهة واختراق منطقة تضم كلا من روسيا وايران اللتان

تطلات على بحر قزوين وينظر اليهما كمنافسين اقليميين للولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى . اما بالنسبة للصين فتنخرط بكثافة بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول حوض بحر قزوين، واساس هذه العلاقة هي العامل الطاقوي، فقامت الصين بتقديم نفسها باعتبارها بديلا عن الاحتكار الروسي من جهة ومنافسا للنفوذ الامريكي من جهة اخرى[18]،فاصبحت هذه المنطقة منطقة تنافس محموم بين القوى الدولية .

اما منطقة الخليج العربي فعلى الرغم من ان المنطقة لا تدخل ضمن الخطوط الجغرافية الرئيسة وفق هذه المبادرة الا انها تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للصين وذلك بسبب موقعها الجيوستراتيجي ووجود الموانئ والمناطق الاقتصادية اذ تمثل بعض دول هذه المنطقة مثل العراق جسراً جغرافياً رابطاً بين قارتي آسيا وأوربا، ومنطقتي الخليج العربي وبلاد الشام، وهذا يعني أنَّ العراق يقع في قلب مشروع الحزام والطريق؛ لأنَّه يمثِّل ملتقى خطوط المواصلات العالمية، فضلاً عن أنَّه جار لثلاثة أطراف في المبادرة الصينية، وهم إيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية ومن خلال التمعن في شبكة طرق التجارة يتضح أنَّ موقع العراق الجغرافي يُعدُّ المركز الرئيس لطريق الحرير، والذي عن طريقهِ سيُنقل النفط والغاز والمواد الأولية والبضائع الاخرى. ويتوقع ان يقلل هذا الطريق ما نسبته (70%) من تكلفة الربط التجاري بين آسيا وإفريقيا وأوربا، والذي يبدأ من الصين –أوزباكستان – طاجكستان – إيران – العراق – تركيا – أوربا، ليكون العراق المركز الاستراتيجي لطريق الحرير في الشرق الأوسط. غير ان تلك الاهمية مشروطة باكتمال ميناء الفاو الكبير الذي يشهد تلكؤا مقصودا في الإنجاز رغم تعاقب الحكومات وتخصيص المليارات من الدولارات لإنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، رغم الاثار الايجابية المتوقعة لانضمامَ العراق إلى مبادرة الحزام والطريق والدور المحوري للعراق في التبادلات التجارية والاقتصادية المترتبة على انجاز المبادرة.[19] ويتوقع ان يعزز المشروع العلاقات التي تربط العراق مع الدول التي تقع على طريق المبادرة الصينية، ولا سيَّما في المجال الاقتصادي والتجاري. لذا فإن اتمام تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير سيوفر أقصر الطرق لنقل البضائع واستمرار التجارة بأقل كلفة، إذ ستنقل البواخر الصينية البضائع من الصين إلى ميناء (جوادر) في باكستان، ومنها إلى ميناء الفاو الكبير، لتفرغ حمولتها وتنقل عن طريق السكك الحديدية، او ما يسمى الميناء الجاف، ليكون الوسيط لنقلها إلى ميناء طرطوس في سوريا، أو إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا. وعليه، من الممكن أن يكون العراق البلد الأكثر أهمية في المبادرة الصينية، إذا ما أُنجزَت القناة الجافة، والتي تستند على مشروع ميناء

الفاو الكبير. ومن اجل الألحاق وضمان انضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق ينبغي العمل على[20]

1- وضع خطط طويلة الأمد؛ لتطوير المدن الساحلية العراقية، ترتكز على نظرة استراتيجية، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية ، على أن تركّز على الاندماج ضمن مبادرة الحزام والطريق.

2-العمل على إنشاء برنامج بحري عراقي للمنافسة البحرية، مع دول الجوار لمواجهة المشاريع المنافسة، والتي تهدف إلى إلغاء دور العراق وتهميشه في الملاحة البحرية، ولا سيَّما ميناء مبارك الكبير.

3-الإسراع في إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير، ومنحه الأولوية ضمن المشاريع الأخرى، وإعادة تفعيل خطط مشروع القناة الجافة، لربط ميناء الفاو بأوربا، وإكمال الحلقة المفقودة في خطة عبور مبادرة الحزام والطريق عن طريق العراق، ممَّا يوفِّر مورداً مالياً غزيرا للبلد، فضلاً عن توفير فرص عمل في جنوب العراق.

4-العمل على توفير مناخ استثماري ملائم، لا سيَّما في قطاع الموانئ العراقية، وطرح المشاريع الكبرى للقطاع الخاص.

5-الالتزام بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وُقِّعت مع الصين، والعمل على تنفيذها، لأنَّها تصبُّ في مصلحة العراق.

6-على الحكومة العراقية تعديل سياستها الاقتصادية، للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق، والابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط، مع التأكيد على أنَّ دخول العراق في هذه المبادرة سيفتح نافذة جديدة لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

7-يرجح أن تكون الحكومة العراقية في موقع استفادة أكبر في حال أجرت مفاوضاتها بشكل ثنائي مع الحكومة الصينية، بالتركيز على تامين تدفق النفط العراقي الى الصين مقابل إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية عبر الاستفادة من خبرة وقدرات الصين في هذا المجال.

أنَّ لانضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق انعكاسات إيجابية على الاقتصاد العراقي في حالة استكمال مشروع ميناء الفاو الكبير، لا سيَّما أنَّ الاقتصاد العراقي يُعد اقتصادا ريعياً أحادي الجانب يعتمد على النفط بشكل خطير، لذلك فان إنشاء ميناء الفاو وفتح منافذ استراتيجية مهمة لطريق الحرير في العراق، يعني فتح مورد اقتصادي غير نفطي، ما

سينعكس بصورة إيجابية على تنويع الاقتصاد العراقي. كما تكمن اهمية مشروع طريق الحرير بالنسبة الى العراق، كونه يمثل فرصة لإعادة البناء والاعمار وتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي، ليكون العراق فاعلًا في محيطه، فالسوق العراقية تعد من الاسواق الضخمة في منطقة الشرق الأوسط ويعد ضم العراق الى المبادرة محفزا للصين في تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع العراق، كما ان الواردات الصينية من النفط الخام ارتفعت كثيرا في السنوات الاخيرة مما يعكس اهمية النفط العراقي في التوجهات الصينية نحو الخارج كون العراق من البلدان الكبرى من حيث احتياطات النفط.

وعلى الرغم من ان العراق لا يشكل حاليا جزءا من طريق الحرير، إلا إن موقعه الاستراتيجي، كونه يمثل ملتقى خطوط المواصلات العالمية، وكذلك جارا لثلاث اطراف في المبادرة الصينية وهي إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، كلها مزايا توفر للعراق فرص الانضمام للمبادرة، ومن الممكن ان يستثمر العراق قوة الجذب لديه عبر موقعه المهم، وذلك عبر استثمار الشركات الصينية في المجال الصناعي وتطويره ولا يقتصر التعاون بين العراق والصين على الاستيراد والتصدير، بل يجب ان يشمل ايضا تطوير البنى التحتية للعراق.

ثانيا: مناطق التنافس في القارة الافريقية

هناك توجه من قبل القوى الدولية الفاعلة خاصة الصين و الولايات المتحدة الامريكية نحو مناطق مهمة في العالم لتتنافسس فيما بينها على هذه القارة فهناك اسباب رئيسة لتوجه هذه القوى على القارة الافريقية ومنها:[21]

1-العدد الضخم من المستعمرات الافريقية التي حصلت على الاستقلال ودخلت في عداد الدول المستقلة وبذلك تعد كتلة لها وزنها في المجتمع الدولي اذا ماتحدت وتكاتفت .

2-زاد الاهتمام بأفريقيا بعدها مخزن رئيس للعديد من المعادن كالبترول واليورانيوم والكروم والنيكل والنحاس والذهب والالماس فضلا عن السلع الزراعية كنخيل الزيت والفول السوداني والكاكاو والقطن والتبغ وكذلك الصوف والجلود .

3-الاهمية الاستراتيجية لافريقيا بالنسبة للقوى العظمى سواء بالنسبة للشرق الاوسط او حوض البحر المتوسط او المحيط الهندي او الأطلنطي الجنوبي .

4- ان زيادة الاهتمام العالمي بأفريقيا لكونها اكثر القارات التي استعمرت وهي اخر قارة حصلت على الاستقلال واصبحت اليوم ساحة تتنافس عليها مختلف اشكال الاستعمار الحديث وارض صراع وتحد إيديولوجي بالشرق والغرب .

بالاضافة الى ان القارة الأفريقية تتمتع بثروات طبيعية وموارد ضخمة لم تستثمر لغاية الان بشكل مثالي ، كما تشكل القارة الأفريقية خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والاحجار النفسية التي يشتد الطلب عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد اثر ازدياد الطلب العالمي بالاضافى الى تقلص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدلات الانتاج في اماكن ومناطق اخرى من العالم [22].

لذلك شهدت القارة الافريقية اهتماما متزايدا من قبل القوى الكبرى ، حيث ان للصين النصيب الاكبر من هذا الاهتمام ، فتتطلع الصين الى دور ريادي في النظام الدولي وذلك بفعل التنامي في اقتصادها المتسارع ،لذلك اصبح لزاما على الصين عن موارد ثانوية للطاقة مساندة للتي تأتيها من الشرق الاوسط تحسبا لاسوء الظروف في حال تم قطع طريق امداداتها للطاقة من قبل منافسيها ، فوجدت الصين ضالتها في القارة الافريقية لما تحتوية من مصادر للطاقة وموارد أولية وموقع استراتيجي مهم [23]. فالتوجة الصيني تجاة افريقيا تحكمة المصالح والظروف الموضوعية ضمن البيئة الدولية والتي تحتم عليها ان تتجة بهذا الاتجاة ، لذلك اصبحت الدول الكبرى في صراع مباشر فيما بينها على موارد الطاقة ، كما ان القارة تعاني من مشاكل كثيرة متأزمة ومتفاقمة في الوقت نفسة الامر الذي سهل على هذه الدول المتصارعة على موارد الطاقة التدخل في شؤونها الداخلية ولعل هذه اشارة الى الولايات المتحدة الامريكية وباقي الدول التي لها مصالح في القارة ، لذلك تعمل الصين على تقديم المساعدات للقارة والدفاع عن قضاياها المصيرية في المحافل الدولية في سبيل تحقيق نفوذ اكثر ولتفويت الفرصة على منافسيها لاخذ المبادرة والحصول على المزيد من المكاسب.

فالتوجة الصيني تجاة افريقيا بدأ يكون مكتملا منذ بدء القمة الأفريقية – الصينية عام 2006، والتي وضعت برنامجا لمستقبل العلاقات بين الطرفين والاهداف التي من المخطط ان يتم تنفيذها ، وفي مقدمه هذه الاهداف مضاعفة المساعدات للدول الافريقية والغاء ماقدرة 33% من ديون القارة ، حيث تقوم الصين بهذه الاعمال وهو ما يلفت للامر دون صخب اعلامي ، بالاضافه الى ذلك ان الصين اصبحت الزبون المفضل لدى مجمل الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي [24]. فتميزت الاستراتيجية الصينية تجاة القارة الافريقية من خلال التجارة

التي تعتبر الركيزة الاولى بالاضافة الى تقديم المساعدات ومشاريع البناء والمنح الدراسية ... الخ [25] . لذلك دخلت الصين ومن خلال سعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح اسواق افريقية جديدة ، فاهتمت الصين بقضايا التجارة والاستثمار للوصول الى مصادر الطاقة والنفط [26].

لذلك تسعى الصين الى تعزيز عدد من المحاور مع القارة منها [27]:

1-تعزيز وتنمية الصداقة التقليدية مع افريقيا عبر الدعم المتبادل، وان الحكومه الصينية على استعداد لمواصلة توسيع التبادلات عالية المستوى بين الطرفيين واعطاء قوه دفع جديدة للعلاقات الودية الصينية-الافريقية.

2-تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف المشاورات، فالصين وافريقيا لديها نفس الهدف، وان الصين ولكونها عضوا دائما في مجلس الامن ستقف على الدوام مع الدول الاوربية.

3-المواجهة الجماعية لتحديات العولمة من خلال تنسيق المواقف الموحدة ،وعلى المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة تلك الدول .

بالاضافة الى ذلك ظل التمسك بسياسة "الصين الواحدة" وضرورة قطع علاقات الدول الاخرى مع تايوان من ثوابت السياسة الصينية في افريقيا، فيمثل الوجود الصيني المتزايد في افريقيا تجسيد لمكانتها دوليا. فحرصت الصين على ابراز ذلك بالاستثمار في بناء مؤسسات وطنية، فقامت ببناء وزارات جديدة للخارجية في اوغندا وجيبوتي، ومبنى للبرلمان في موزمبيق، كما ان المساعدات التي تقدمها الصين لافريقيا تعطي صورة ايجابية عن الدبلوماسية التنموية للصين في العالم [28].

4-الغاء ديون القروض الحكومية في عام 2005 عن كل الدول الافريقية المثقلة بالديون والدول الافريقية ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين .وكما في الجدول رقم 1

5-زيادة المساعدات الصينية لافريقيا ومضاعفة حجم المساعدات بحلول العام 2009 .

6- انشاء صندوق التنمية الصينية –الافريقية ورفع قيمة استثماراته الى خمسة مليارات دولار.

7- بناء مركز الاتحاد الافريقي من اجل دعم التقدم الموحد والتكامل بين الدول الافريقية.

8-فتح المزيد من الاسواق الصينية امام افريقيا .

9- انشاء مناطق اقتصادية وتجارية تعاونية بين الصين والبلدان الافريقية .

جدول رقم 1

اهم الديون لبعض الدول الافريقية من صندوق النقد الدولي لغاية العام 2023

ت	الدولة	الديون بمليارات الدولارات
1	انغولا	93.14
2	ساحل العاج	64.2
3	كينيا	2
4	غانا	9.1
5	نيجيريا	2
6	المغرب	1.2
7	السودان	5.1
8	الصومال	4.94
9	اليمن	43.6
10	جزر القمر	42

هذا كله ادى الى دخول القارة مرحلة جديدة تتحول فيها الى نقطة جذب وساحة صراع على النفط والثروات بين القوى الدولية الساعية للاستحواذ على الموارد والثروات الافريقية [29].
فأهمية (النفط الافريقي) بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية واضح من خلال الارتفاع المتزايد لوارداتها من (النفط والغاز الطبيعي) من غرب افريقيا، لذلك لم يقتصر التنافس على القوى الغربية الكبرى فحسب انما دخلت الصين وبقوة الى القارة بعما اصبحت ثاني اكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية في ظل النمو السريع لاقتصادها اذ تستثمر مبالغ طائلة في مجالات استكشاف واستخراج النفط في افريقيا كافة [30].اخذ التنافس الأمريكي– الصيني على القارة الافريقية جوانب عديدة ، ففي نيجيريا (اكبر منتج للنفط في افريقيا)، اخذت الصين تقدم مساعدات لها في مشروع لتكرير النفط مع تقديم اسلحة خفيفة واصلاح للسكك الحديدية ، كما استطاعت الصين ان تضع موطئ قدم لها في كل من (السودان، الغابون، انغولا، وغينيا)، ولهذا قد تأتي محاولة الصين لاختراق مناطق النفوذ الامريكي خاصتا في مناطق تمركز النفط في القارة محاولة منها لاتباع استراتيجية تقوم على احلال النفوذ الصيني في هذه المناطق [31].

ووفقا لما تقدم، يمكن القول ان من اهم الاسباب التي جعلت من القارة الافريقية مضمارا للتنافس هو ما يأتي [32]:

1-قلة استهلاكها للطاقة، اذا مازالت القارة تستهلك اقل مما تنتج ما يجعل قدرتها التصديرية تتصاعد .

2-سهولة نقل مصادر الطاقة بفضل موقعها الذي يطل على كل المحيطات مما يقلل من تكلفة النقل بالنسبة الى باقي الدول المنتجة.

3-يتمتع النفط في افريقيا بقلة نسبة الكاربون في مكوناته مما يجعله ذا مواصفات عالية الجودة فضلا عن انخفاض نسبة الكبريت التي تقلل من تكلفة عملية التكرير.

على النحو الفعلي هناك اختلاف واضح في السياستين الامريكية والصينية في القارة الافريقية، حيث تبدو السياسة الصينية اكثر براغماتية واعتمادا على الادوات الاقتصادية من مشروعات البنية التحتية، والمساعدات، والتجارة، وان بدأت بالتدخل السياسي والدبلوماسي في السنوات الاخيرة حماية لهذا الوجود الاقتصادي وتدعيما لدورها العالمي كمنافس للولايات المتحدة الامريكية.

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فتركيزها على الادوات العسكرية، جعل من القارة الافريقية مسرحا للعمليات الامريكية، واحيانا لحروب الوكالة، وان كان ذلك لا ينفصل عن مصالحها الاقتصادية [33]. فنتج عن هذا الاختلاف بين السياستين الامريكية والصينية في بعض الاحيان الى مواجهات غير مباشرة في مناطق الصراعات ، ففي الحرب الاهلية التي دارت في جنوب السودان بين الرئيس (سيلفا كير) ونائبة(رياك مشار)، اشارت بعض التحليلات الى دعم صيني للرئيس (سيلفا كير) لاستمرار النفوذ الصيني على نفط جنوب السودان، في المقابل الدعم الامريكي لمشار او على الاقل الضغط الامريكي على الحكومة للقبول بمشاركة المتمردين في الحكم .

وبما يتعلق بالوجود الاقتصادي الامريكي والصيني في القارة الافريقية، ورغم زيادة حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين وافريقيا في العقدين الماضيين، ورغم التكلفة المنخفضة للعمالة الصينية، والدعم المالي الذي تقدمة الحكومة الصينية، لكن الصين ليس المستثمر الاكبر في افريقيا في كل المجالات، ولم تستحوذ على السوق الافريقية في كثير من القطاعات ،حتى وان كانت الصين هي المستثمر الاكبر في مجال البنية التحتية، فوفقا لبيانات منظمة

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فالولايات المتحدة الامريكية مازالت تحتفظ بموقعها كأكبر مستثمر بالقارة الافريقية، تليها المملكة المتحدة، ثم فرنسا، وتأتي الصين في المرتبة الرابعة[34].

في الواقع، ان التنافس الاقتصادي الامريكي والصيني في القارة الافريقية، يختلف من قطاع الى اخر، ومن منطقة الى اخرى، بل ومن دولة الى اخرى، وعلى الرغم من ان هناك بعض الكتابات الاكاديمية تشير الى امكانية الصدام بين الدورين الامريكي والصيني في القارة، الا ان هناك ان هذه المنافسة بين الدورين الصيني والامريكي لا تستبعد التعاون [35].

سعت الصين في القرن الواحد والعشرين في لعب دور في افريقيا، حيث انها برهنت على انها تمتلك من القدرات اللازمة التي تسهم في تطوير القارة، ومن خلال البدائل عن الطرق التي تقدمها البلدان الغربية الى افريقيا والتي تتطلب دفع اثمان باهظة في مقابل تطويق حريتها او حيادها[36]. فوجدت الصين في القارة الافريقية مسألتين مهمتين بالنسبة لها أولها : يكمن من الناحية الاقتصادية، اذ تستطيع من خلال دول القارة ان تحصل على موارد الطاقة فتستطيع ان تسد النقص لديها خاصتا بعد التسارع الكبير في اقتصادها ، والمسألة الثانية : تتعلق بالعامل السياسي فالصين تحاول ان تكسب اصوات دول القارة في التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة . ولذلك ان دخول الصين الى القارة الافريقية تمثل في هذين الجانبين (الجانب الاقتصادي والجانب السياسي).

المحور الثالث : الاحتمالات المستقبلية لشكل النظام الدولي

سنحاول في هذا المحور تقديم مجموعة من الاحتمالات حول مستقبل النظام الدولي في ظل المبادرة وعليه تم تقسيم المحور الى ثلاث مشاهد

المشهد الاول : مشهد الهيمنة الامريكية (نظام القطب واحد)

إن الكثير من المؤشرات تؤكد على ديمومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي ، على الرغم من تنامي القوى الصاعدة ومنها الصين، ولاسيما القدرات العسكرية والتكنلوجيا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تشكل المرتبة الأولى عالميا في المجال العسكري وأعلى نسب الانفاق العسكري في العالم، فضلا عن سيطرتها على محيطات العالم بأساطيلها وقواعدها العسكرية ، والتي اتاحت لها ان تكون القوة المهيمنة في النسق الدولي، وتدل هذه المؤشرات ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة المهيمنة في النظام الدولي، ومن اجل الاحتفاظ بهذه الهيمنة، وكجزء من أستراتيجيتها التي تهدف الى الهيمنة لذلك فأنها اتجهت نحو تحجيم أي قوى تسعى الى منافستها حول الصدارة ، ولا سيما القوة الصاعدة (الصين)،

من خلال إقامة تحالفات متغيرة مع الدول المنافسة للصين إقليميا وهي (اليابان والهند) لمنع القوة الصينية من فرض هيمنتها الأقليمية المحتملة [37].

المشهد الثاني : العودة الى نظام متعدد الاقطاب

ان تحقيق التوازن في العلاقات الدولية يستند على مبدأ الشراكة الدولية ونبذ الصراعات بين الاقطاب الرئيسة، وعليه وكي تكون الصين قوة كبرى مسؤولة في النظام الدولي فهي تعمل على ترسيخ حالة التوازن في المصالح بين الاقطاب الدولية ولاسيما في عقر دارها (اسيا) في ظل التحول الملموس في القوة من الغرب الى الشرق ، فالصين تحاول ان تضمن قوتها و سيطرتها اقليمياً ثم بعد ذلك دولياً وتفوقها المتنامي هذا من شأنه ان يولد تنافسا اقليمياً وبدوره سوف يعكس تداعياته على النظام الدولي برمته، وهنا لابد من الاشارة الى حقيقة مفادها وجود تنافس كبير في منطقة شرق اسيا بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وهما ليس من المرجح ان يكون شريكين استراتيجي، وسيبقى الطرفان كلاهما يدورا ضمن اطار تنافس استراتيجي يتراوح بين الصراع التقليدي في مسألة التأثر والتأثير الأمني [38]، ولان الصين باتت كقوة إقليمية عظمى مسيطرة ضمن نطاق نفوذها ، ولاسيما الجانب الأسيوي ،الامر الذي بدوره عزز مكانتها العالمية لامتلاكها مقومات القوة (الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية، العلمية، الجغرافية)، الأمر الذي سيمكنها لاحقا من أدارة النظام الأقليمي، وعلى غرار ذلك سيتقررما إذا كانت القارة الأسيوية ستشهد أستقطابا ثنائيا (صيني – أمريكي) ، أم حالة من التعددية القطبية[39].

ويمكننا القول ، بأن الصين وعلى المدى المتوسط وبقدرتها الأقتصادية المتنامية بأطراد، والتي تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2016 في حجم الناتج المحلي العالمي (بما يعادل القدرة الشرائية) لتصبح الأن الأولى عالميا ، وقدراتها العسكرية الكبيرة ، والقدرات التكنلوجيا التي تصدرت في بعض المجالات الأولى عالميا ،فضلا عن القدرات العلمية الهائلة وماتشهدة من تفوق مستمر ، فأنها ستسعى للوصول الى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في النظام الدولي، وستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام الأقليمي، فالصين تمتلك أمكانيات كبيرة تؤهلها لتبوء مكانة عالمية ، كون تطلعاتها المستقبلية لا ترضى بأن تكون قوة ثانوية أو أقليمية الى الأبد .

وختاما لهذا المشهد، يتضح أن الصعود المتنامي للصين وتفوقه بكل الجوانب بات يشكل مستقبلاً منظوراً على جميع الأصعدة ، وإن أغلب المؤشرات الأستراتيجية حول صعود وهبوط

القوى العظمى، تؤكد ان الصين ستكون صاحبة دور مؤثر وحاسم على الصعيد العالمي في غضون العقدين او الثلاث العقود القادمة، وبالنظر الى تحول القوة العالمية الى اسيا فأن هذا الأمر أصبح حقيقة ويتوقع زيادة في أهميتها وقدرتها على التأثير ، فضلا على أن التفوق الصيني شكل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية ، في ظل تراجع الدور الأمريكي بغض النظر عن كونه (تراجعاً مطلقا أم نسبياً)، وعليه فأن الصين ستمثل مأزقا أستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في ظل المستقبل المنظور وظهور تأكل مستمر في القوة الامريكية .

المشهد الثالث : استمرار ادارة الولايات المتحدة الامريكية للعلاقات الدولية

بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المستقبل المتوسط القوة الأولى التي تملك مقومات القوة التي أهلتها وسوف تؤهلها لأدارة العلاقات الدولية لمدة من الزمن، وهذا الأحتمال مقترن بعدم قدرة أو رغبة الأطراف الدولية الصاعدة في ممارسة التأثير والنفوذ في الساحة الدولية، فدعاة هذا الأفتراض مثل (جوزيف. س ناي) وغيره، يرون بأن حتى الصين غير مؤهلة في إطار المستقبل المتوسط من أنتزاع النفوذ والسيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة، فضلا عن ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى في العالم [40].

إن ما يدعم هذا الأفتراض، ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من عناصر القوة قد ستغرق القوى الدولية الأخرى مدة من الزمن حتى تتساوى مع ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن استمرار النفوذ الأمريكي في المناطق ذات الأهمية الأستراتيجية والتي تشكل مصلحة حيوية للأطراف الدولية الصاعدة، فعلى سبيل المثال: في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى والباسفيك وحتى في أفريقيا ، مما قد يعيق استمرار نمو قوة الدول التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة مستقبلا .

فتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عامل قوة أضافية الى عوامل القوة لديها المتمثلة بحلف الناتو، إذ من خلاله تستند الولايات المتحدة الأمريكية الى المشروعية الدولية والى فرض العقوبات الدولية، بالأضافة الى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من مقومات القوة ما لا تملكه دول سواها حتى ولو بشكل نسبي مثل القوة الناعمة القوة الذكية، والتطور التكنولوجي والتقنية العالية في كافة المجالات وعلى كل المستويات .

وتأسيا لهذا المشهد، ان الاطراف الدولية الصاعدة والتي اهمها الصين مازالت لم تحدد خياراتها الأستراتيجية، فهي مازالت في طور بناء قوتها الذاتية، وهذا فرض عليها عدم

الأنغماس في المشاكل الدولية، وبالنتيجة أدى هذا الى محدودية دور الصين بالمقارنة بدور الولايات المتحدة الأمريكية [41].

الخاتمة

بناءا على ما تقدم، يمكننا القول ان التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية في الألفية الجديدة، وبعد تنامي القوة الصينية وانخراطها في إقامة شبكة من التحالفات والشراكات الدولية، ومؤشرات صعودها الأقتصادي من ناحية حجم الناتج المحلي الأجمالي العالمي لتصبح الأن الأولى عالميا ، فضلا عن تنامي قدراتها الأخرى . وفي إطار هذا الفهم ، يمكن القول ان المشهد المحتمل هو العودة الى نظام متعدد الاقطاب لانه الأقرب لظرف الواقع القائم ومعطياته .

أن الصعود المتنامي للصين وتفوقة بكل الجوانب، بات يشكل مستقبلا منظورا على جميع الأصعدة ، وإن أغلب المؤشرات الأستراتيجية حول صعود وهبوط القوى العظمى، تؤكد ان الصين ستكون صاحبة دور مؤثر ، وحاسم على الصعيد العالمي في غضون العقدين او الثلاثة القادميين، وبالنظر الى تحول القوة العالمية الى اسيا، فأن هذا الأمر أصبح حقيقة، ويتوقع زيادة في أهميتها وقدرتها على التأثير، فضلا على أن التفوق الصيني شكل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تراجع الدور الأمريكي بغض النظر عن كونه (تراجعا مطلقا أم نسبيا)، وعلية فأن الصين ستمثل مأزقا أستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في ظل المستقبل المنظور، وظهور تأكل مستمر في القوة الأمريكية .

الهوامش:

(1) عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية ، مركز الجزيرة للدراسات (تقارير) ، 2017 ، ص3 .

(2) المصدر نفسه، ص4 .

(3) ابراهيم حردان مطر، السياسة الخارجية الصينية ... قراءات ما بعد الاصلاح، دار الرائد للنشر، العراق، بغداد،2018، ص80.

(4) أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق لصينية : الخلفية الأهداف – المكاسب ، جاو لاجي مختار-عناية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – المانيا ، 2019 ،ص78

(5) ثيزيزي مي طيب، التنافس الاقتصادي الامريكي الصيني في اقليم جنوب شرق آسيا، 2008 – 2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، منشورة ، 2019 ، ص50 .

(6) علي صلاح ، مشروع الحزام والطريق ، كيف تربط الصين ارتباطها بالعالم الخارجي ؟ تقرير المستقبل، دورية اتجاهات الاحداث، العدد 26 ، ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2018 ، ص3

(7) أميرة احمد حزرلي، وآخرون، مبادرة الحزم والطريق: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المانيا – برلين ، 2019 ، ص19 .

(8) علي صلاح، مشروع الحزام والطريق، كيف تربط الصين ارتباطها بالعالم الخارجي؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص4 .

(9) أميرة احمد حزرلي، مبادرة الحزام والطريق، مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، مصدر سبق ذكره ، ص80.

(10) أميرة أحمد حزرلي، مبادرة الحزام والطريق : مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مصدر سبق ذكره ، ص81.

(11) وانغ اي وي ، مبادرة الحزام والطريق ، ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها ، ترجمة رشا كمال وشيماء كمال ، سما للنشر والتوزيع ،ط1، القاهرة ،2017 ، ص36 .

(12) ابراهيم حردان مطر، السياسة الخارجية الصينية ... قراءات ما بعد الإصلاح ، مصدر سبق ذكرة ، ص89.

(13) علي صلاح، مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مصدر سبق ذكرة، ص13 .

(14) كاظم هاشم نعمة ، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية ، دار أمنة للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان، 2018 ، ص473 .

(15) أحمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2015 ، ص340.

(16) احمد عبد الجبار عبدالله ،الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام2001 وافاق المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص341.

(17)حسام سويلم ، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2006 ، ص 43 .

(18)مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصاد العالمي مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2007 ، ص 84 .

19 حيدر حسين آل طعمة ، موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق ، مركز الفرات ، العراق ، 2022/8/13 ، الانترنيت، الموقع :https\\fcdrs.com

20 حيدر حسين آل طعمة، موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق ، المصدر السابق .

(21) محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقيا، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد(34)، 1980، ص5-7.

(22) احمد مقرم النهدي، موقع قارة افريقيا الاستراتيجي، مجلة قراءات افريقية، العدد 6، المنتدى الاسلامي، الرياض،2010 ، ص45.

(23) احمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 342.

(24) محمد مالكي، الصين والقوة الناعمة في افريقيا ،جريدة المستقبل، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، العدد(3239)،2009،ص19.

(25) Judith van de Looy and Leo de Haan ,Africa and China :A Strategic Partnership , Strategic Analysis ,institute for defence studies and Analysis ,vo1.30,no.3,jul-sep,2006,p.6.

(26) حمدي عبد الرحمن،إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في افريقيا،مركز الجزيرة للدراسات ،2009،على الموقع http://studies.aljazeera.net/reports.

(27) احمد عبد الجبار عبدالله ، مصدر سبق ذكره، ص350

(28) راوية توفيق، السياسات الامريكية والصينية في افريقيا طبيعة الادوار وواقع التنافس ،مجلة السياسة الدولية، العدد 218 ، مركز الاهرام، القاهرة ،2019، ص 16.

(29) عربي بومدين، الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية الامريكية، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الاسلامي، الرياض، العدد(19)، 2014، ص38.

(30) خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا فرصة امريكية ومنحة افريقية، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد(7) ،2008،ص15-16.

(31) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان، دار وائل للنشر، 2000،ص49.

(32) حيدر زهير جاسم ،مستقبل الطاقة في افريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد(55)، 2012، ص 163

(33) Yvan Ilunga,. America and China's competition for influence in Africa. The Con- versation, February 27, 2015.

(34) United Nations Conference on Trade and Development. World Investment Report.2018 (Geneva: UNCTAD, 2018).

(35) Princeton Layman, China and the US in Africa: "A strategic competition or an op -portunity for Cooperation", Washington D.C: Council on Foreign Relations, 2005.

(36) محمد جمال عرفة، الصين والتغير الناعم في افريقيا ،مجلة قراءات افريقية، المنتدى الاسلامي، الرياض، العدد(9)، 2011،ص 78-89.

(37) حميد شهاب احمد، وزيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية ، دار سما، مصر ،2019، ص298.

(38) محمد كاظم المعيني ،ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الأمكانيات والتحديات ، مكتبة السنهوري ، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ، 2018، ص361.

(39) مايكل براون واخرون ،صعود الصين ، ترجمة : مصطفى قاسم ، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، 2010، ص313.

(40) أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الأستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وأفاق المستقبل ، مصدر سبق ذكرة، ص398.

(41) المصدر السابق، ص398.

The future of the international system in light of the belt and road

Assist Prof Dr. Rawaa taha darweesh
Center for Strategic and International Studies
Baghdad University

Sura ahmed saleh
Center for Strategic and International Studies
Baghdad University

rawa.taha@nahrainuniv.edu.iq

Summary:

This study aims to shed light on a strategy behind its presentation in addition to its strategic weight in the structure of the global system، in light of China's attempts to make the Chinese economy the center of global economy in a global environment with accelerating changes، whether it is a very large conflict or polarization، which is carried out by the competing global powers. Similar to the United States of America and the possibility of changing the shape of the international system.